

# جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص. ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

## ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 \_ 2009/5/26

حلقة نقاشية :

12

أزمة الأمن الغذائي في سورية في مواجهة الجفاف

2009/4/28

د. يحيى بكور - د. عطية الهندي

د. جورج صومي - م. حسان قطنا

# القطاع الزراعي سياسات وإجراءات

إعداد المهندس: محمد حسان قطنا

## مقدمة:

- تمتاز الجمهورية العربية السورية بتنوع البيئات الزراعية مما ساهم في إمكانية إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية كالحبوب والبقوليات والخضراوات والفاكهة وتربية الحيوان ويتيح هذا التنوع إمكانية إجراء التعديلات في التراكيب المحصولية للزراعات بما يلي الحاجة للغذاء والمتطلبات الأخرى (تصنيع وتصدير) من جهة ويعزز القدرة التنافسية للعديد من المنتجات من جهة أخرى.
- تعتبر الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني في سورية من حيث أهميتها في الناتج الإجمالي وفي استيعابها لقوة العمل وأهميتها في الميزان التجاري ودورها الكبير في تأمين الغذاء للسكان وفي توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية والغذائية التي تعتمد على المواد الزراعية كذلك في توفير فرص العمل لجزء هام في قطاع النقل وفي تأمين مستلزمات هذا الإنتاج.
- يساهم القطاع الزراعي بنسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي وتتراوح بين 25-27%، كما ساهمت المنتجات الزراعية بنسب متفاوتة بين 16-22% (في ضوء ملائمة الظروف الجوية للإنتاج) من إجمالي الصادرات عدا المساهمة في الصناعات التحويلية والغذائية التي تعتمد على المواد الزراعية.
- إن معظم الاستثمار في القطاع الزراعي هو استثمار خاص حيث تبلغ نسبته 98.5% من إجمالي الاستثمار (الاستثمار في القطاع التعاوني هو استثمار خاص حيث أن القطاع التعاوني خدمي) مقابل 1% للقطاع المشترك و0.5% للقطاع العام.
- يتميز الإنتاج الزراعي بالتذبذب متأثراً بالظروف الجوية إضافة إلى ضعف كفاءة عمليات ما بعد الحصاد ووجود العديد من الصعوبات في مجال التسويق الداخلي والخارجي وفي تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفير التمويل لبناء الأصول الإنتاجية.
- بلغت نسبة سكان الحضر 53% مقابل 47% لسكان الريف وتشكل نسبة المشتغلون بالزراعة بحدود بين 26-30% من إجمالي المشتغلين.
- يساهم في توفير المواد الأولية لتشغيل العديد من الصناعات الوطنية التي تعتمد على المواد الخام الزراعية وكذلك القطاعات الأخرى العاملة في مجال النقل وفي توفير مستلزمات الإنتاج وغيرها.

## السياسات الزراعية وتغييراتها خلال الخطط الخمسية المتعاقبة:

- انتقل القطاع الزراعي بشكل تدريجي من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيرى منذ الخطة الخمسية السادسة وتبسيط آلية التخطيط والانتقال إلى التخطيط التأشيرى على مستوى المجموعات النباتية، بحيث يتاح للمنتج زراعة المحصول المرغوب من قبله من خلال عدة خيارات.
- اعتماد النهج التشاركي بإطارة العام بالتخطيط الزراعي.

- لحظت سياسات التسويق مجموعة من التطورات نتيجة فسخ المجال للقطاع الخاص بالدخول بشكل أوسع في التسويق والتصنيع والتصدير للعديد من المنتجات الزراعية واقتصر حصر التسويق والتصنيع بمؤسسات القطاع العام لمحاصيل القطن والشوندر السكري والتبغ والقمح.
- مشاركة القطاع الخاص في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمواد الكيماوية.
- استمرار منح القروض الموسمية من المصرف الزراعي التعاوني مع زيادة الرقابة باتجاه استخدام القروض للغايات التي منحت من أجلها.
- تحول القطاع الزراعي من سوق مغلقة نسبياً إلى مناخ أكثر انفتاحاً.
- تبسيط نظام الرسوم الجمركية وتخفيضها للمواد الأولية الداخلة في الصناعة أو حسب درجة تصنيع السلعة.
- إلغاء ضريبة تصدير المنتجات الزراعية وإجراءات مالية مساعدة (فك الارتباط بشأن تمويل الاستيراد من عوائد التصدير وتمويل المصدرين بالقطع إجازات التصدير لقسم كبير من منتجات الأغذية الزراعية وإلغاء حظر استيراد المنتجات الغذائية بالنسبة للمواد المنتجة في الدول العربية المشاركة في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

### الإيجابيات التي حققتها القطاع الزراعي خلال الفترة:

- زيادة المساحات المستثمرة وخاصة المروية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية وتوفر فائض التصدير في العديد منها.
- تطور الناتج الزراعي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره 2.1% خلال السنوات الأخيرة.
- زيادة مساهمة المنتجات الزراعية الخام والمصنعة المصدرة في ردف الميزان التجاري.
- تطور البنى التحتية في المناطق الريفية لتأمين الخدمات للقطاع الزراعي (طرق زراعية - كهرباء - ماء - اتصالات - نقل وتخزين - وغيرها).
- تطور الخدمات الموجهة إلى القطاع الزراعي (بحوث - إرشاد - تأهيل - رعاية صحية وبيطرية.. وغيرها).

### السلبات التي واجهت تطور القطاع الزراعي خلال الفترة:

- تدني الخصوبة في بعض المساحات وتلوث التربة والمصادر المائية بأسباب متعددة صناعية وسكانية واستخدامات مكثفة.
- نقص في مياه المصادر المختلفة وبخاصة المياه الجوفية ضعف إدارة الموارد المائية.
- تدهور المراعي الطبيعية في البادية نتيجة الفلاحة والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية.
- تفتت الحيازات الزراعية إلى حدود قد تعيق الاستثمار والمكثنة.
- عدم مواكبة أنشطة التسويق والتصدير والتصنيع لعمليات تطور الإنتاج مما ساهم في الإقلال من ريعية العمل الزراعي وعدم الاستفادة من القيمة المضافة.

## تطور القطاع الزراعي 2000-2008:

- شهدت الزراعة السورية خلال الفترة تطوراً واضحاً نتيجة لزيادة المساحات المروية من جهة واستصلاح الأراضي الجبلية والمحجرة وزراعتها بالمحاصيل والأشجار الملائمة لها بيئياً من جهة أخرى إضافة إلى تأمين الخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي وتأمين مستلزماته في الأوقات المناسبة بشكل عام والخبرة المتولدة لدى الفلاحين في زراعة المحاصيل وخاصة الإستراتيجية منها وعليه فقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وجود فائض من محاصيل القمح والبقوليات الغذائية (حمص - عدس) والقطن والخضراوات المختلفة وخاصة (بطاطا الطعام والبندورة) ومختلف أنواع الفاكهة (الحمضيات والتفاحيات واللوزيات) إضافة إلى الزيتون وزيت الزيتون، في نفس الوقت ما زالت سورية تعاني من النقص في بعض السلع الغذائية الرئيسية الأخرى مثل السكر وبعض الزيوت النباتية السائلة والمهدرجة (عدا زيت الزيتون) واللحوم الحمراء ومشتقات الحليب (حليب مجفف - زبدة - أجبان) إضافة إلى استيراد كميات كبيرة من الذرة الصفراء والشعير في بعض السنوات.

- ولتطوير القطاع الزراعي وتأهيله تم خلال الفترة ما يلي:

1- إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية في سورية للفترة 2003-2010 والتي تضمنت وضع إستراتيجية وسياسات التنمية المستقبلية للقطاع الزراعي ضمن خطة لتطوير الإنتاج الزراعي ووفق برامج زمنية ومادية واستثمارية، وتم في عام 2006 مراجعة نصف الفترة لتوجهات إستراتيجية التنمية الزراعية لتقييمها ووضع التعديلات اللازمة عليها لتتوافق مع السياسات المحددة في الخطة الخمسية العاشرة.

2- إعداد تقييم الواقع الراهن للقطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2005 ووضع مقترحات تطوير القطاع.

3- تشكيل مجلس استشاري وقيامه بدراسة الخطط والبرامج التي تنبثق من الأهداف الإستراتيجية المرسومة للقطاع ودراسة أهداف الخطط الإنتاجية والاستثمارية والعلمية.

4- إعداد دراسة حول سياسات تطوير القطاع الزراعي من خلال حصر المشاكل التي تواجه القطاع وتحديد مؤشرات وإيجابياته وسلبياته وأهدافه ووضع الحلول لمعالجتها، وتم اعتمادها برئاسة مجلس الوزراء للتنفيذ.

5- إعداد الخطة الخمسية العاشرة والتي تضمنت تحديد الأهداف والإستراتيجيات والسياسات لتطوير القطاع واعتماد مصفوفة تنفيذية وبرامج زمنية ومشاريع مادية واستثمارية خدمية وتنموية في تحقيق معدلات النمو المخططة بالخطة الخمسية العاشرة.

6- إعداد رؤيا شاملة للبرامج المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية للفترة 2006-2010 الواردة ضمن خطة وزارة الزراعة والبالغة 59/مشروع استثماري باعتماد إجمالي قدره 82/مليار ل.س. للمشاريع المستمر تنفيذها و52/مليار للمشاريع الجديدة المخطط إدراجها وتأمين التمويل اللازم لها ضمن الخطة الخمسية العاشرة باعتماد إجمالي قدره 53/مليار ل.س، حيث تم خلال عامي 2006-2007 إدراج ثمانية مشاريع جديدة، تم تصنيف هذه المشاريع إلى مجموعة برامج وهي:

- برنامج مشاريع الإرشاد والتأهيل والتدريب.
- برنامج مشاريع التنمية الريفية واستصلاح الأراضي وإنتاج الغراس المثمرة.
- برنامج مشاريع التحريج والغابات.
- برنامج مشاريع تطوير البادية.
- برنامج مشاريع تطوير الإنتاج الحيواني.
- برنامج مشاريع وقاية المزروعات.
- برنامج المشاريع الخدمية والأبنية.
- برنامج مشاريع البحوث العلمية الزراعية.
- برنامج مشاريع المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة.

وكانت المشاريع الجديدة تركز على إنتاج النحل الطنان وإحداث مخابر لتحليل الأثر المتبقي للمبيدات ومنح شهادات الجودة للمنتجات وتطوير الإرشاد الزراعي، ووضع برامج متخصصة لرفع القدرات وتأهيل العاملين.

#### 7- إعادة هيكلة وزارة الزراعة بما يتوافق مع السياسات المحددة للقطاع لتحقيق ما يلي:

- تنظيم العمل الفني والخدمي وإحداث إدارات مركزية تضم المديرية المتجانسة من حيث المهمة والوظيفة الموكلة إليها بغية تسهيل العمل الفني والخدمات والتنسيق بين فعاليتها، وقد تم إحداث أربعة إدارات.

- الاهتمام بالموارد الطبيعية واستدامتها وفي هذا الإطار تم إحداث إدارة الموارد الطبيعية للإشراف على صيانة الموارد الطبيعية الزراعية الاستخدام الكفاء والمستدام لعام وإحداث مديرية المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث وصندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث برأس مال قدره اثنان وخمسون مليار ومائتا مليون ليرة سورية بغية تطوير أساليب الري والتخفيف من الهدر في مياه الري، كما تم إحداث قسم للبيئة الزراعية يتبع مديرية الأراضي والمياه للمساهمة في الحفاظ على البيئة من التدهور.

- الاهتمام بالموارد البشرية والإرشاد وقد تم إحداث إدارة خاصة بذلك تشمل إعادة تنظيم وتأهيل وتدريب القوى العاملة وتعزيز التعليم الزراعي والفني المتوسط وأحدثت لأجل ذلك مديرية للتعليم الزراعي ونظراً لأهمية الإرشاد الزراعي وتعزيزه فقد أحدثت نقاط اتصال خاصة بين البحوث الزراعية والإرشاد وتم حصر المهام الإرشادية في الوحدات الحقلية بالمجموعات الإرشادية بشكل مستقل عن مهام الوزارة الأخرى وأحدثت وحدات دعم فني واللوجستي لكل مجموعة من هذه الوحدات على مستوى الدائرة في المناطق الإدارية في المحافظات.

- الاهتمام باستخدام التقانة في المعلومات وإحداث مديرية تقانة المعلومات بغية استخدام تقانة المعلومات والاتصالات والتوثيق والمكتبات وتحديث وسائلها كأسلوب لتنظيم وتنسيق العامل في الوزارة ولتخفيف الأعباء المفصلة الروتينية.

- الاهتمام بالتسويق والتصدير وقد أحدثت مديرية خاصة بالتسويق وتنمية الصادرات والجودة تعمل على تأسيس نظام معلومات تسويقية وتعزيز الزراعات التصديرية وتحسين نوعية الصادرات وجودتها وتشجيع النهج التشاركي في التسويق.
- الاهتمام بالزراعات العضوية والجديدة والمحدودة الانتشار والزراعات العلفية وقد تم إحداث قسمين في مديرية الإنتاج النباتي لهذه الغاية.
- إحداث مديرية المتابعة والتنسيق والتقويم تقوم بمتابعة التنفيذ والتنسيق بين جهات الوزارة المختلفة والجهات الأخرى كما تقوم بقويم الأداء التنفيذ.
- توصيف الوظائف الموجودة في الهيكلية وتحديد المؤهلات المطلوبة لإشغالها والمهام المحددة لكل وظيفة.
- 8- تقييم الوضع الراهن للبادية السورية وإعداد دراسة للتجمعات السكانية فيها وتوصيفها وتحديد مكوناتها واحتياجات كل منها من البنى التحتية ومستلزمات التطوير ووضعها بخطة عمل، خلصت إلى إعداد خطة عمل متكاملة لتطوير البادية السورية وصدر مرسوم إحداث الهيئة العامة للبادية.
- 9- تقييم مشروع التحول إلى الري الحديث الذي نفذ خلال الفترة 2000-2004 وتحديد المشاكل والصعوبات التي واجهت التنفيذ واقتراح تنفيذ مشروع جديد مدته /10/ سنوات يبدأ من عام 2006 باسم المشروع الوطني للتحول للري الحديث بكلفة إجمالية قدرها 72/مليار ل.س منها 52/مليار توضع بتصرف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ضمن صندوق التحول للري الحديث و20/مليار بتصرف وزارة الري لإعادة تأهيل شبكات الري الحكومية لتصبح قابلة لتكريب شبكات الري الحديث عليها، وصدر المرسوم التشريعي الخاص لإحداث الصندوق ومنح المزارعين القروض اللازمة وتحمل الدولة جزء من تكلفة شبكة الري كمنحة للمزارع وفق نظام معتمد لتحويل مساحة 1.2/مليون هكتار مروى من الطرق التقليدية إلى طرق الري الحديثة ضمن الأولويات المحددة للتنفيذ.
- 10- وضع خطة للتطوير الإداري وإعادة للتأهيل على مستوى الوزارة والجهات التابعة لها وإصدار خطة للتدريب المستمر واعتماد الدورات النوعية المتخصصة.
- 11- إنجاز دراسة المدينة الزراعية الصناعية (الأغروبولس) في منطقة الغاب تمهيداً لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية فيها وتحقيق معدلات نمو ورفع مستويات الدخل للسكان المحليين لتصديق المنتجات النوعية إلى الخارج.
- 12- إصدار الدوريات والمجموعات الإحصائية الزراعية السنوية وتقرير التجارة الزراعية السورية وتقرير واقع الغذاء والزراعة وكتاب الأنساب للخيول العربية والدوريات الخاصة بالإرشاد الزراعي والبحوث العلمية الزراعية.
- 13- إنجاز مجموعة من الدراسات الفنية التي سيتم الاعتماد عليها في رسم وتنفيذ السياسات الزراعية في سورية وأهمها (الميزة النسبية للمنتجات الزراعية - العرض والطلب للمنتجات الزراعية - التوجهات

- الفقر والهجرة في المناطق الريفية - استدامة التنمية الريفية للمياه والزراعة - دور المؤسسات العاملة في الريف في التنمية - تنافسية السلع الزراعية - تحليل أثر الدعم الزراعي على السكان والمنتجين).
- 14- وضع سياسة للتنمية المستدامة للثروة الحراجية ووضع برنامج لتربية الحراج ونظامها الإداري، ووضع إستراتيجية شبكة المحميات الحراجية والحدائق النباتية ومواقع السياحة البيئية وتحديد سبعة مواقع لتطوير التنوع الحيوي والأصول الوراثية في المحميات الحراجية وصيانتها واستثمارها.
- 15- اعتماد الصور الفضائية أساساً لمسح الموارد الطبيعية بمحافظات (الرقعة - دير الزور - الحسكة) بهدف إعداد قاعدة بيانات إحصائية دقيقة وعلى مسح الغابات لمعرفة أماكن توزيعها والكثافة الحراجية فيها وذلك بالتعاون والتوقيع على عدة اتفاقيات مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد.
- 16- توسيع استخدام مكافحة الحيوية للسيطرة على الآفات الحشرية الهامة على مساحات واسعة بدلاً من استخدام المبيدات الزراعية وذلك للحفاظ على صحة الإنسان والبيئة والتوازن الحيوي والمياه من التلوث بالمبيدات والحصول على منتجات زراعية خالية من آثار المبيدات وتحسين نوعيتها للاستهلاك المحلي ولتتمكن من تصديرها إلى الأسواق العالمية.
- 17- إنهاء ترقيم جميع الأبقار بالقطر ومتابعة برنامج التلقيح الاصطناعي للأبقار المحلية والمحسنة والأجنبية وإصدار نتائج اختبار النسل للمجموعة الرابعة.
- 18- إنشاء مخابر بيطرية متطورة (تشخيص وتصنيف فيروس مرض الحمى القلاعية - لإنتاج لقاحات مرض الإجهاض الساري (البروسيل) إضافة لتطوير القائم منها لأمراض وآفات النحل) وإنتاج اللقاحات الوقائية اللازمة حسب احتياجات خطط التحصين الوقائي لقطعان الأبقار والأغنام والماعز والدواجن محلياً.
- 19- افتتاح مركز التوعية البيئية المتضمن كافة فعاليات وأنشطة وحياتة سكان البادية السورية والذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة.
- 20- إحداث محمية للطيور وطائر أبو منجل المهدد بالانقراض عالمياً في بادية تدمر.
- 21- إعداد إستراتيجية عمل البحوث العلمية الزراعية حتى عام 2020.
- 22- إعداد مشروع قانون لحفظ وتبادل الموارد الوراثية النباتية واقتسام المنافع الناجمة عن استخدامها من قبل شركات البذور ورفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء.
- 23- اعتماد 7 أصناف جديدة عالية الغلة من القمح والشعير والقطن ومقترح اعتماد 9 أصناف جديدة.
- 24- التوصل إلى 25 صنفاً مباشراً من المحاصيل.
- 25- زيادة الاهتمام بإنتاج وبيع الكباش المحسنة من الأغنام والماعز الشامي على المربين لتطوير الثروة الحيوانية.
- 26- إدخال 64 صنفاً جديداً من الكرمة والنخيل والخوخ والمشمش والجوز لتجريبها في البيئة السورية.
- 27- اعتماد زراعة 219 صنفاً من الأصناف المختبرة لأصناف الخضار.
- 28- البدء (للمرة الأولى في سورية) ببرنامج تربية (بالتهجين) لاستنباط أصناف جديدة من الحمضيات.

29- إعداد التشريعات الخاصة بالزراعات العضوية.

30- إنجاز دراسات تصنيف وتوصيف زيت الزيتون وإقامة مخابر لمنح شهادات الجودة.

### الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي:

- الوصول للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وضمان استدامتها مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والوصول إلى كفاءة استخدام للموارد الطبيعية حسب المعدلات العالمية وذلك بما يخدم الحاجات الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستفادة من الميزة النسبية وخلق القدرة التنافسية وتدعيمها واعتماد التنوع الإنتاجي وفق الملائمة البيئية.
- تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة والمعد للاستهلاك المحلي أو للتصدير ضمن المواصفات القياسية العالمية.
- التنسيق والتكامل مع باقي القطاعات وتضافرها في العملية التنموية ضمن أولويات (التقانة - توجيه العمالة - تأمين وتوفير مستلزمات الإنتاج وغيرها).
- توفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع الاستثمار في الزراعة أو التصنيع الزراعي لزيادة الريعية من العمل الزراعي وتوفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي والحد من الهجرة باتجاه المدن.
- تحقيق مساهمة جيدة في الناتج القومي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية والاستخدام الأمثل للمستلزمات.
- اعتماد زراعات بديلة ذات عوائد اقتصادية أفضل والتركيز على تصدير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة العائد الاقتصادي وتحقيق ميزان مدفوعات إيجابي.
- توفير مشروعات المولدة للدخل للمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للمنتجين والنهوض بالكفاءة الإنتاجية وتفعيل دور الإرشاد في نقل نتائج البحث العلمي للمزارعين وحل مشكلاتهم.
- تحقيق الاستدامة المتكاملة للموارد المائية من خلال إعداد دراسات متكاملة للأحواض الهيدرولوجية وتحديد المتجدد السنوي منها وحجم الاستثمار.
- التوجه نمو الاستخدام التشاركي للمياه الجوفية وإقامة مشاريع نظامية عليها لتسهيل استثمارها وإدارتها وضرورة الحد من استنزافها العشوائي.
- تبني هيكليّة جديدة ناطمة للعمل المؤسّساتي فيما بين الجهات الحكّمية من جهة والمزارعين والمنتجين لاستهداف الفئات الفقيرة من المزارعين وتفعيل مشاركة المجتمع الأهلي كهدف تنموي وإيجاد صعوبة مالية ومصرفية ملائمة وناظمة لآليات التمويل والإقراض.
- بناء قدرات بشرية مؤهلة لتطوير الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال التدريب (داخلي - خارجي).

### الغايات بعيدة المدى:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي بما يفوق معدل النمو السكاني بحيث لا يقل 5% سنوياً للمساهمة في تحسين دخول المنتجين الزراعيين وتحسين واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق استقرارهم والحد من هجرة الريفيين إلى المدينة.
- الاستثمار الاقتصادي الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث بضمان سلامة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- زيادة قسمة الناتج الزراعي من خلال الاستخدام المرشد لمستلزمات الإنتاج وتحسين إنتاجية وحدة المساحة وخاصة المروية منها والوحدة الحيوانية بما لا يقل عن 3% سنوياً وتأمين متطلبات التصنيع الزراعي من السلع المناسبة.
- توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية (القمح - البقوليات وغيرها..) وتحقيق الأمن الغذائي وذلك بزراعة وإنتاج محاصيل ذات ميزة نسبية قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية بفعل زيادة ريعية منها.
- السعي لتوفير السلع الزراعية بالكميات والنوعيات المطلوبة لمعامل التصنيع المحلي.
- جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية للعمل في القطاع الزراعي وفي الصناعات المعتمدة على السلع الزراعية كونها أداة أساسية للمساهمة في عملية التنمية.
- تطوير عمليات تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية لتعزيز اقتصادية المنتج الزراعي والاستفادة من القيمة المضافة.
- تطوير البنى التحتية والخدمات في الريف وتطوير الصناعات المحلية والتقليدية واعتماد المشروعات والنشاطات المولدة للدخل لتوفير فرص عمل إضافية للريفيين.
- تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع الزراعة والري بما يكفل الاستثمار الأمثل للأراضي والمياه وتأمين حقوق المنتجين وغيرها.
- إصدار التشريعات والقوانين وتعديلاتها الناظمة للزراعات العضوية وحماية المصادر المائية من التلوث وحماية المحميات وحفظ الأصول الوراثية وغيرها.
- اعتماد مبدأ الزراعة النظيفة والأمنة واعتماد التوسع الرأسي في الإنتاج والزراعات التي تحتاج إلى عمالة مكثفة للمساهمة في توفير فرص العمل.

### واقع القطاع الزراعي للفترة 2006-2009:

- شهد القطاع الزراعي ولأكثر من ثلاث سنوات ظروف مناخية أضر سلباً على الإنتاج الزراعي من جفاف وانخفاض مناسيب المياه الجوفية، تبعها ظروف اقتصادية أهمها ارتفاع الأسعار وخاصة المحروقات ونبين فيما يلي أوضاع الإنتاج الزراعي في ظل هذه الظروف والإجراءات المتخذة لمعالجتها.

## الظروف المؤثرة على القطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2009:

- تعرض القطر العربي السوري لظروف مناخية سيئة لأكثر من ثلاث سنوات متتالية من حيث تأخر الهطول المطري وسوء توزيعه وتفاوت كمياتها خلال الموسم مما أدى إلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية وجفاف عدد من الآبار وتدني كميات التخزين في السدود مما أثر سلباً على نسب تنفيذ الزراعات حيث تراجعت المساحة المروية السليخ خلال الفترة 2006-2008 بمعدل (-2.5%) من 1229 إلى 1168/ألف هكتار والبعلية بمعدل (-2.3%) من 2596 إلى 2476/ألف هكتار وإضافة إلى تذبذبات درجات الحرارة وحدوث موجات الصقيع والرياح والبرد أدت إلى انخفاض كميات الإنتاج الزراعي خصوصاً (القمح - الشعير - الذرة الصفراء - الشوندر).

- اضطرابات كبيرة في أسواق السلع العالمية والارتفاع الكبيرة بأسعارها وندرة توفرها.

- اضطرابات الأسواق المالية العالمية وأثرها على ذلك.

- نتيجة اضطرابات الأسواق العالمية والأسعار:

• انخفاض تنافسية القطاع الزراعي.

• ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.

• ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (أسمدة - أعلاف - محروقات).

• تبدلات الدعم الزراعي عالمياً وفقاً للمستجدات.

• تحديات الدعم الزراعي المحلي للوصول إلى المستهدفين.

• التعديلات على الأراضي الزراعية والاستثمار الجائر غير المرشد للموارد.

- نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وقيمة المستلزمات (أسمدة - محروقات - أعلاف):

• عدم تمكين المزارعين من تسديد القروض المستحقة تجاه المصارف.

• عدم تمكين الفلاحين من تجديد الأصول الثابتة لديهم.

• عدم رغبة الفلاحين تنفيذ خطة الدولة للتحويل إلى الري الحديث.

• عدم توفر السيولة المالية لدى الفلاحين لشراء المحروقات اللازمة للري.

• الحاجة لتعديل جدول الاحتياج المعمول به بالمصرف الزراعي التعاوني.

• تراكم الديون على الفلاحين (قروض مصرف زراعي - قروض بطالة - قروض تنمية المرأة - قيمة

الكهرباء - قروض استصلاح أراضي).

## الإجراءات المتخذة لتطوير القطاع الزراعي في ظل المتغيرات:

- الاستمرار في سياسة دعم الإنتاج الزراعي وفق التالي:

- توفير الأسمدة الرئيسية اللازمة لكافة المساحات المزروعة وبيعها بأسعار مدعومة.

- ضمان تسويق وشراء المحاصيل الإستراتيجية من قبل المؤسسات العامة المختصة بأسعار تزيد عن

سعر التكلفة.

- التحسين الوقائي والعلاجي المجاني للثروة الحيوانية.
- تأمين التلقيح الاصطناعي المجاني لتحسين سلالات الثروة الحيوانية.
- دعم أجور الصيانة والاستثمار بمرسوم الري المحددة على شبكات الري الحكومية.
- تحديد أجور عمل الآليات الثقيلة بأسعار أقل من التكلفة بنسبة 50%.
- بيع الغراس المثمرة والحراجية بأسعار أقل من التكلفة.
- البحث العلمي الزراعي للإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني الذي يقدم مجاناً.
- إنتاج البذار المحسن وبيعه للفلاحين بأسعار أقل من التكلفة.
- الإرشاد الزراعي والندوات والنشاطات الإرشادية والحقول الإرشادية المجانية.
- المكافحات العامة للإصابات والآفاق الضارة بشكل مجاني.
- الطاقة التي تقدم لكافة القطاعات بشكل مدعوم.
- تقديم القروض الزراعية الميسرة بأسعار فائدة مخفضة.
- تقديم المقننات العلفية بأسعار مخفضة.
- تأجير أراضي أملاك الدولة بأسعار رمزية.
- تقديم قروض التحول للري الحديث.
- تقديم منحة تصل إلى 50% للفلاحين الراغبين بتحويل المساحات المروية إلى الري الحديث.
- إعادة جدولة ديون الفلاحين المستحقة للمصرف الزراعي التعاوني والإعفاءات من فوائد وغرامات التأخير.
- الاستمرار بالتمويل المصرفي للفلاحين بغض النظر عن المديونية.
- الاستمرار بسياسات سعرية:
- التزام الدولة بشراء المحاصيل الزراعية الإستراتيجية (القمح - القطن - الشوندر السكري).
- تحديد المعادلة السعرية للمحاصيل الإستراتيجية (قمح - قطن - شوندر سكري) على أساس (تكاليف الإنتاج + 25% هامش ربح).
- الاستمرار بتأمين مستلزمات الإنتاج في الأوقات المناسبة:
- الاستمرار في توفير ما تحتاجه الثروة الحيوانية من الأعلاف واللقاحات وغيرها بالكميات والأوقات والأسعار المناسبة.
- تقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بوضع خطة لتأمين البذار اللازم وفق برنامج زمني محدد يتوافق مع مواعيد الزراعة لكل محصول.
- يتم تمويل الأخوة الفلاحين بالأسمدة وفق جدول الاحتياج المعدل بقرار المصرف الزراعي التعاوني الصادر بالقرار رقم 19/ تاريخ 2009/4/1 وبذلك تمكن الفلاحين من الحصول على التمويل النقدي والعيني للأسمدة وفق الأسعار المحررة من المصرف الزراعي التعاوني.

المهندس محمد حسان قطنا